

## فرص نجاح حماس في إدارة الحكم

د. محمد عبد العزيز ربيع

يعتبر وصول حركة حماس لسدة الحكم في فلسطين حدثا تاريخيا لا يمكن التكهّن بأبعاده الاجتماعية، ولا بمدى تأثيره على الأحداث السياسية، ولا بحجم النجاح أو الفشل الذي سيكون من نصيب الحركة. إلا أنه من المؤكد أن حماس تفتقد الخبرة الكافية لإدارة شؤون الحكم، وليس لديها تجربة في التعامل مع وضع سياسي واقتصادي معقد كالوضع الفلسطيني، وأن الطريق أمامها وعرة للغاية بسبب العداء الإسرائيلي والمعارضة الغربية. وفي ضوء تجربة فتح في الحكم، والموقف الإسرائيلي والأمريكي المعلن من الحركات الإسلامية عامة، فإن من المتوقع أن تعترض طريق حماس العديد من العقبات والمشاكل التي تجعل احتمالات الفشل تتجاوز احتمالات النجاح.

إلى جانب ذلك، يبدو أن اختلاف النهج السياسي للرئيس الفلسطيني أبو مازن عن البرنامج السياسي لحماس سيكون سببا لوقوع سوء الفهم ولصعوبة التفاهم بين الطرفين. وهذا من شأنه التسبب في وقوع صراعات سياسية من الصعب التحكم بها، ومن غير الممكن تحديد مداها وتبعاتها على الساحة الوطنية والإقليمية. ولقد بدا الخلاف واضحا حال قيام الرئيس أبو مازن بإلقاء خطابه في جلسة افتتاح المجلس التشريعي الجديد يوم 19-2-2006 وقبل البدء بتشكيل الحكومة الجديدة، حيث أعلنت حماس رفضها دعوة عباس للتفاوض مع إسرائيل.

من ناحية أخرى، تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية، والتي تسيطر عليها حركة فتح، السلطة العليا في الهيكل التنظيمي للشعب الفلسطيني، والمنظمة المعترف بشرعيتها عربيا، والهيئة الوحيدة المخولة بتمثيل كافة فئات الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية. ولقد قام الرئيس أبو مازن بالتذكير بدور المنظمة التي يرأسها حاليا، وبموقعها من العمل الفلسطيني، وذلك في إشارة واضحة إلى أن بإمكان منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ضمن برنامجها أيضا، مواصلة النهج التفاوضي مع إسرائيل. وهذا من شأنه اتخاذ قرارات سياسية وغير سياسية تتعارض مع البرنامج السياسي المعلن لحركة حماس، مما يقوي احتمالات تعميق الخلافات وزيادة حدة التشرذم على الساحة الفلسطينية.

وبالرغم من شرعية منظمة التحرير ودورها التاريخي في بلورة الهوية الفلسطينية وقيادة الشعب الفلسطيني على طريق الحرية، إلا أنها كانت دوما ساحة مفتوحة لصراع الأفكار المتباينة والإرادات المتعددة والتي لم تنتهي بعد. ويبدو أن تلك الصراعات لن تنتهي إلا بنهاية منظمة التحرير نفسها، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، والتوصل لحل ينهي الصراع مع إسرائيل. ولقد كان الخلاف جليا في الصراع بين السيد فاروق قديمي ورئيس السلطة الوطنية حول منصب وزير الخارجية الذي يدعيه الأول ويصر الأخير على التصرف به، وذلك بالرغم من أن الاثنين أعضاء في اللجنة المركزية لحركة فتح ومن بين قياداتها التاريخية. وفي الواقع، فلما نجحت فتح في اتخاذ قرار يحظى بالإجماع، وذلك لتعدد التيارات السياسية وغير السياسية داخلها، حتى إبان سيطرتها على مقاليد الحكم وانفرادها بالقرار السياسي والإداري والمالي.

وفي الواقع، وبسبب اعتراض القومى على اتفاقية أوسلو، فإن الصوت الفلسطيني في المحافل الدولية، خاصة العربية منها، أصبح صوتا غير واضح وغير منسجم مع ذاته، مما أعطى المعارضين من فصائل فلسطينية وقوى عربية مناوئة مساحة واسعة للاعتراض على بعض

التحركات التي تقودها السلطة الوطنية والاتفاقات التي توقعها مع إسرائيل. وفي هذه الأجواء المشحونة بالصراع الداخلي والاحتفانات الدولية أعلنت حماس أنها تنوي إعادة تنظيم وتفصيل منظمة التحرير الفلسطينية، وكأنها تقول أن من حقها قيادة تلك المنظمة كما تولت فتح قيادتها من قبل حين رفعت شعار الكفاح المسلح وكسبت على أساسه شعبيتها وشرعيتها. إن معارضة القدومي لنهج أو سلو التفاوضي يجعل موقفه السياسي أقرب إلى حماس منه إلى أبو مازن، لكن علمانية القدومي تجعله أكثر قربا من أبو مازن منه إلى حماس. ولذا سيكون من الصعب على الأطراف المعنية تحديد مواقف ثابتة يمكن الثقة باستمرارها والتنبؤ بالأحداث على أساسها.

إن من المعروف أيضا أن أجهزة السلطة الوطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، المدنية والأمنية، الاقتصادية والسياسية، الاجتماعية والثقافية، تسيطر عليها كوادر فتح سيطرة شبه كاملة. من ناحية أخرى، تتصف تلك الكوادر بالترهل وضعف المسؤولية، كما ويُتهم بعضها بالفساد الإداري والمالي. وهذا يعني أنه سيكون على حماس، من أجل تطبيق برنامجها الانتخابي القائم على الإصلاح التغيير، التخلص من الموظفين والإداريين والدبلوماسيين الذين يعتبرون عبئا على أجهزة الدولة. إلا أنه ليس من المتوقع أن يتنازل هؤلاء طواعية عن مواقعهم الرسمية، وأن المواجهة معهم ستؤدي الا حدوث صراع على السلطة من شأنه تعميق ما تعانيه الساحة الفلسطينية من أزمات.

ولقد أعلن أكثر من مسئول فتحاوي في أعقاب فوز حماس في الانتخابات أنهم ينوون عرقلة عمل حماس وإفشالها. ولقد بدأت الانتقادات لحماس بإعلان الجبهة الديمقراطية معارضتها لقيام حماس باختيار رئيسا للمجلس التشريعي من بين قياداتها دون التشاور مع القوى الفلسطينية الممثلة في المجلس، معتبرة ذلك انتكاسة للديمقراطية وعودة للتسلط والفردية.

من ناحية أخرى، بدأت الحملة الإسرائيلية - الأمريكية المعادية لحماس باتخاذ قرار إسرائيلي بعدم دفع حقوق الفلسطينيين من الضرائب التي تجمعها الحكومة الإسرائيلية لحسابهم ونيابة عنهم، بالرغم من أن تلك الأموال هي حق للشعب الفلسطيني. وتستهدف تلك الحملة إحراج حماس وإفشال برنامجها الإصلاحي، وقيام أوضاع معيشية في الأراضي المحتلة تدفع في اتجاه إسقاط حماس عن طريق الاستقالة من الحكم، أو الإقالة بحل المجلس التشريعي والدعوة لانتخابات جديدة. كما تهدف أيضا منع الغير من الدول من التعامل مع حماس باعتبارها منظمة إرهابية، وعدم منحها الشرعية المطلوبة لتمثيل الشعب الفلسطيني على الساحة الدولية.

في ضوء هذه التحليلات والاستنتاجات يبدو من الواضح أنه سيكون من الصعب نجاح حماس في إدارة دفة الحكم، وتحقيق الإصلاحات التي وعدت بها، وتأمين الشرعية الدولية التي طالما سعت للحصول عليها، مع الحافظة على برنامجها السياسي المعلن. فهل ستقبل حماس باقتسام السلطة مع أبو مازن... وهل ستستكت حماس عن قيام عباس بإتباع نهج سياسي مغاير لنهجها المعلن... وهل ستتنازل عن مطالبها المبطنة بحق قيادة منظمة التحرير الفلسطينية... أسئلة هامة ومحيرة ليس بإمكان أي كان الإجابة عليها بثقة، وإن كانت المؤشرات تشير إلى صعوبة بقاء حماس أمينة لشعاراتها السياسية وبرامجها الإصلاحية، مع الاحتفاظ بكراسي الحكم.

لنشر يوم 28-3-2006

د. محمد عبد العزيز ربيع

[professorrabie@yahoo.com](mailto:professorrabie@yahoo.com)